

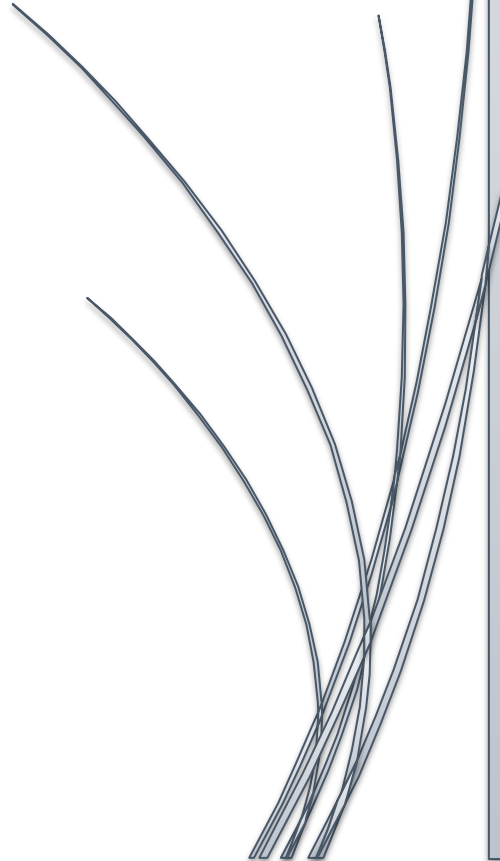
الفلسطينيون في إسرائيل و انتخابات الكنيست الـ25.

تشرين الأول 2022

تقدير موقف

وحدة السياسات - مدى الكرمل

مدى الكرمل



جاءت انتخابات الكنيست الـ25 بعد حلّ الكنيست في تمّوز الماضي. بعد مسار تفكُّك تدريجيّ لحكومة بِنِت-لبيد. وكان من المتوقع أن تخوض انتخابات الكنيست قائمتان عربيّتان: القائمة المشتركة بمركّباتها الثلاثة (الجهة الديمقراطية للسلام والمساواة؛ التجمّع الوطني الديمقراطي؛ القائمة العربيّة للتغيير) والقائمة العربيّة الموحّدة. بيّد أنّه قبل تقديم القوائم بسوئعات انقسمت القائمة المشتركة مرّة أخرى إلى قائمتين: التجمّع الوطني الديمقراطيّ (الذي يخوض الانتخابات منفردًا)، وتحالف الجهة والعربيّة للتغيير. وبذلك أُعِين رسميًا عن نهاية تجربة القائمة المشتركة التي احتضرت على مدار سنوات، لتموت نهائيًا ورسميًا في هذه الانتخابات الوشيكة. تعالج الورقة الحاليّة المشهد الانتخابي في المجتمع الفلسطيني، ووضّع القوائم العربيّة فيه.

مقدّمة:

عاد المشهد السياسيّ الانتخابيّ الفلسطينيّ في إسرائيل إلى ما قبل القائمة المشتركة التي أُسست عام 2015، حيث تخوض الانتخابات ثلاث قوائم عربيّة، مع اختلاف طفيف متمثّل بخوض الحركة العربيّة للتغيير (برئاسة أحمد طيبي) الانتخابات متحالفة مع الجهة الديمقراطية بعد ما كانت تتحالف مع القائمة العربيّة الموحّدة في السابق. تُعتبر العودة إلى المشهد السابق من حيث عدد القوائم المشاركة في الانتخابات، وتعظيم التباين السياسيّ والفكريّ بينها، نهايةً تجربة القائمة المشتركة التي لم تكن مشتركة إلا بتجميع القوائم الانتخابيّة العربيّة في قائمة واحدة بعد رفع نسبة الحسم. وقد تعمّقت الخلافات داخل القائمة المشتركة في أعقاب انتخابات آذار عام 2020 في مسألة التوصية على چانتس كرئيس للحكومة. أدت هذه الخلافات، في ما أدت، إلى فقدان ثقة الجمهور بالقائمة المشتركة، بعد حصولها على 15 مقعدًا في تلك الانتخابات. إلى جانب الخلافات، رفعت القائمة المشتركة من توقّعات الجمهور أنّها قادرة على إسقاط اليمين وإسقاط بنيامين نتنياهو، إلا أنّ حكم اليمين عاد بعد تحالف بين نتنياهو وچانتس الذي مُنح التوصية لتشكيل الحكومة. ومن ثمّ انفصلت القائمة العربيّة الموحّدة عن القائمة المشتركة، وخاضت انتخابات آذار عام 2021 منفردة وحصلت على أربع مقاعد.

وقد انعكس غياب الثقة بالقائمة المشتركة في معدّلات التصويت بين انتخابات آذار عام 2020 وانتخابات آذار عام 2021، حيث تراجع النسبة من نحو 65% في عام 2020 إلى نحو 45% في عام 2021، وتراجع تمثيل القوائم العربيّة من 15 مقعدًا إلى 10 مقاعد (انظروا الجدول 1). بدأ أخفقت القائمة المشتركة في مشروعها السياسيّ، أوّلًا البرلمانيّ، من خلال التأثير على تشكيل الحكومة في إسرائيل وإسقاط اليمين كما زعمت، وثانيًا في التوقّعات منها أن تكون رافعة للعمل السياسيّ الجماعيّ وتنظيم المجتمع العربيّ. فما حدث كان على العكس من ذلك؛ إذ من جهة أسهم خطاب المشتركة في منح شرعيّة لنهج منصور

عبّاس لاحقاً، الذي بدّوره أخذ نهج المشتركة إلى نقطة التماس من خلال استعداده للمشاركة في أي حكومة تحقق مطالبه المدنية العينية دون أي ربط بالقضايا السياسية، وإن كانت تلك حكومة يمينية. علاوة على ذلك، كانت المشتركة العامل الأساسي في تقليص العمل السياسي الفلسطيني في الساحة البرلمانية دون أي نتائج حقيقية سوى تحقيق علاقات عامة دولية وإسرائيلية.

الجدول (1): أنماط التصويت لدى المجتمع العربي منذ تشكيل القائمة المشتركة (2015)¹

آذار 2021 ³	آذار 2020	أيلول 2019	نيسان 2019 ²	2015	
317,384	487,911	470,611	337,108	446,583	عدد الأصوات للقائمة المشتركة والقائمة الموحدة
10	15	13	10	13	عدد المقاعد
%79.5	87%	%80	%70	%82	نسبة المصوّتين للقائمة المشتركة
%19.4	13%	%20	%30	%18	نسبة المصوّتين للأحزاب الصهيونية
%55	35%	%40	%51	%36	نسبة الامتناع عن التصويت

تفكُّ القائمة المشتركة (عام 2022):

بدأت مباحثات إعادة تشكيل القائمة المشتركة وترتيبها بداية بين التجمّع والجهية. ومع نهاية المباحثات، أصدر الطرفان بياناً سياسياً وضّحاً فيه موقفهما من المرحلة القادمة، وكان أهمّ ما جاء فيه:

- عدم دخول أي ائتلاف إسرائيلي حاكم، وفقاً لبند الكتلة البرلمانية في نصّ الاتفاقية (انظروا الملحق 1)؛
- الكتلة البرلمانية ليست جزءاً من المعسكرات المتنافسة على سدة الحكم. تمارس الكتلة دورها البرلماني المعارض، وتسعى للإلقاء بوزنها في سبيل تحقيق مكاسب، دون أي مقايضة على مواقفها السياسية، بأي حال من الأحوال، لا على نحو مباشر ولا على نحو غير مباشر، ولا بما ينقض الأسس السياسية المتفق عليها.⁴

¹ لا تشمل هذه النتائج المدن المختلطة.

² الأرقام تتعلق بالتصويت للقائمتين: تحالف الجبهة والعربية للتغيير، وتحالف الموحدة والتجمّع.

³ الأرقام تتعلق بالتصويت للقائمتين: القائمة المشتركة (ثلاثة مرّكبات)، والقائمة العربية الموحدة.

وأتفق الطرفان أنه في حالة انضمام الحركة العربية للتغيير سيحصل التجمع على المقاعد الثاني والسادس والتاسع. وبعد انضمام الحركة العربية للتغيير، جرى التوقيع على اتفاق ثلاثي لتشكيل القائمة المشتركة، وبدأ أن الأمور تسير باتجاه خوض المرشحات الثلاثة للانتخابات ضمن القائمة المشتركة. وجاء في بيان التجمع بعد إقرار اللجنة المركزية للاتفاق: "مع توقيع العربية للتغيير والجهة على الورقة السياسية، وهو ما أولاه التجمع أقصى أولوياته، قرّرت مركزية التجمع الترفع عن المقعد الثاني الذي كان مخصّصاً للتجمع الوطني الديمقراطي (النائب سامي أبو شحادة) للعربية للتغيير من أجل إنجاز الاتفاق".⁵

وبذلك يكون ترتيب المقاعد التسعة الأولى في القائمة المشتركة على النحو الآتي: 1. أيمن عودة (الجهة)؛ 2. أحمد طيبي (العربية للتغيير)؛ 3. سامي أبو شحادة (التجمع)؛ 4. عايده توما - سليمان (الجهة)؛ 5. عوفر كاسيف (الجهة)؛ 6. امطانس شحادة (التجمع)؛ 7. يوسف العطاونة (الجهة)؛ 8. سمير بن سعيد (العربية للتغيير)؛ 9. دعاء حوش - طاطور (التجمع). ويتضمن الاتفاق بين الجهة والتجمع التناوب بين المقعدين السادس والسابع بعد انقضاء نصف فترة ولاية عمل الكنيست المقبل. وكانت الحركة العربية للتغيير قد وقّعت على البيان السياسي الذي أقرّ بين الجهة والتجمع (انظروا الملحق 1).

على نحو ما ذكر آنفاً، تفكّكت القائمة المشتركة في الساعات الأخيرة من تقديم القوائم. ففي بيان للتجمع الوطني الديمقراطي، عزا مسؤولية التفكيك إلى تنصلّ الجهة والعربية للتغيير من البيان السياسي الذي وقّعتا عليه، ولا سيما المتعلق بالتأثير على تشكيل الحكومة القادمة، في إشارة إلى عودة خيار ما حدث في عام 2020 بالتوصية على أحد المرشحين، وجاء في بيان التجمع:

"عمل [التجمع] بشكل حثيث لتصويب الأداء السياسي للأحزاب العربية، ليكون قوّة مستقلّة عن المعسكرات الصهيونية بكلّ تسمياتها، وبعيداً كلّ البعد عن نهج مقايضة الحقوق بالموقف السياسي. لكن وللأسف فإنّ تمسك الجهة والحزب الشيوعي بلعبة وهم التأثير بشروط المؤسسة الإسرائيلية وأحزابها الصهيونية حال دون ذلك، بالإضافة إلى تنصلّهما من كلّ الاتفاقيات التي تمّ توقيعها ثنائياً وثلاثياً، ممّا أدّى إلى تفكك القائمة المشتركة وقرار خوض التجمع للانتخابات بقائمه".⁶

وانسجم بيان التجمع مع ما طرحه النائب سامي أبو شحادة في كلمة مصوّرة له قبل تقديم القوائم بشهر، بيّنت وجود مراجعة سياسية في التجمع حول تجربة القائمة المشتركة، مشيراً إلى ما يلي:

"المشتركة هي جزء من مشروع لتنظيم الأقلية الفلسطينية في الداخل على أساس قومي، لكن الخطاب السياسي تدهور بشكل كبير وتحول إلى نقاش على ميزانيات وأموال وليس على نضال ضدّ مشروع استعماريّ استيطانيّ يعزّز

⁴ عرب 48. (2022، 9 أيلول). التجمع والجهة يوقعان اتفاقاً ثنائياً لخوض الانتخابات معاً. [عرب 48](#).

⁵ عرب 48. (2022، 14 أيلول). إعادة تشكيل القائمة المشتركة بعد إقرار الاتفاق في مركزية التجمع. [عرب 48](#).

⁶ أترا فلسطين. (2022، 16 أيلول). تفكك القائمة المشتركة: التجمع يخوض الانتخابات منفصلاً بعد تنصلّ الجهة والطيبي. [أترا فلسطين](#).

الفوقية والعنصرية". ودعا أبو شحادة إلى موقعة القائمة المشتركة باعتبارها ليست "جزءًا من اليمين واليسار الصهيونيين، بل جزءًا من الحركة الوطنية وتمثل شعبنا أمام حكومات إسرائيل ولن تكون جزءًا منها أو شبكة أمان لها".⁷

في المقابل، اتهمت الجبهة التجمّع بأنه فكك المشتركة بسبب الخلاف على المقاعد، مع أنّ بيانها أشار كذلك إلى وجود خلاف سياسي، على نحو ما تبين الفقرة الأخيرة من البيان، والتي جاء فيها:

"ندعو كل القوى المسؤولة التي ترغب بالتأثير بكرامة لا بعنصرية من جهة ولا من خلال التنازل عن الثوابت الأساسية لشعبنا إلى دعم الجبهة والعربية للتغيير لضمان صوت وطني تقدّم في الكنيست من أجل السلام والمساواة والعدالة الاجتماعية، ضدّ الاحتلال والعنصرية وسياسة إفقار الفقراء وغلاء المعيشة".⁸

يتّضح من قراءة الأحداث وتطوّرها، ومن البيانات الصادرة في هذا الصدد، أنّ المسألة السياسية كانت في مركز الخلاف بين التجمّع من جهة، والجبهة والعربية للتغيير من جهة أخرى. وربّما لم يستطع التجمّع تحمّل تنازل سياسي في هذا الصدد، بعد أن أسهمت القائمة المشتركة في تغييب خصوصية خطابه السياسي، وأدّت إلى إضعافه بين كوادره السياسية. وذلك أنّ البيان السياسي الذي وقّعت عليه الحركات الثلاث ينسجم كبير انسجام مع فكر وخطاب التجمّع، وربّما هذا ما أدّى إلى تراجع الجبهة والعربية للتغيير عنه، أو محاولة تعديله -وهو ما رفضه التجمّع.

التصويت لدى المجتمع الفلسطيني في إسرائيل:

بات واضحًا على نحوٍ جليّ أنّ نتائج القوائم العربية الثلاث سيكون متعلّقًا في الأساس - بنسبة التصويت في المجتمع الفلسطيني. ونجاحها في رفع نسبة التصويت، وقدرة التجمّع على تجميع كوادره وبناء قاعدته الانتخابية من جديد كما كانت قبل تشكيل القائمة المشتركة. في الانتخابات السابقة، تراجعت نسبة التصويت على نحوٍ غير مسبوق؛ إذ بلغت 45%.

تاريخيًا، منذ انتخابات عام 1996 بدأت معدّلات التصويت في المجتمع العربي بالتراجع، ووصلت في انتخابات عام 2013 إلى نحو 57%. ولكنّها ارتفعت مجددًا ارتفاعًا كبيرًا ووصلت إلى 64% في انتخابات عام 2015 مع تشكيل القائمة المشتركة التي ضمت القوائم الأربع المذكورة آنفًا. وتراجعت في انتخابات نيسان عام 2019، مع تفكيك القائمة المشتركة إلى قائمتين، إذ بلغت 49%، وارتفعت مجددًا مع توحّد القائمة المشتركة في دورتي الانتخابات في أيلول عام 2019 وأذار عام 2020، وتراجعت مرّة أخرى إلى أدنى معدّل لها (في تاريخ المشاركة الانتخابية للفلسطينيين في إسرائيل) في انتخابات آذار عام 2021 مع انشقاق القائمة المشتركة وخروج القائمة العربية الموحدة، حيث بلغت نسبة التصويت 45% (انظروا الجدول 2).

⁷ المصدر السابق.

⁸ المصدر السابق.

الجدول (2): معدّلات التصويت في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل بالمقارنة مع المعدّل العامّ

السنة	دورة الانتخابات	نسبة التصويت العامّة	نسبة التصويت في المجتمع الفلسطينيّ
1996	14	77.0	79.3
1999	15	78.7	75.0
2003	16	67.8	62.0
2006	17	63.5	56.3
2009	18	64.7	53.6
2013	19	67.8	57.3
2015	20	72.3	64
2019 نيسان	21	68.5	49
2019 أيلول	22	69.8	60
2020	23	71.5	65
2021	24	67.4	45

رفع نسبة التصويت يحتاج إلى جهود كبيرة، ولكنّه بالأساس يحتاج إلى خطابٍ سياسيّ يعيد سياسة الأمل للفلسطينيين في إسرائيل، خطابٍ يعتمد على المنطلقات الفلسطينية وربط القضايا المدنية بهذه القضايا، وعدم الفصل الذي حدث في السنوات الأخيرة بين تنظيم المجتمع الفلسطينيّ والمشاركة في انتخابات الكنيست.

خاتمة:

تُعتبر هذه الانتخابات هامة في تحديد وجهة السياسة العربية في المرحلة القادمة، وعلى وجه التحديد يدور الصراع السياسي بين توجّهين: الأول ذلك الذي يريد الاندماج في اللعبة السياسية الحكومية كلّ بطريقته التي يراها مناسبة، والثاني ذلك التوجّه الذي يعارض اصطفاً السياسة العربية ضمن لعبة المعسكرات الإسرائيلية، أو لعبة اليمين واليسار في إسرائيل. وقد عاد إلى السطح من جديد خطاب التخويف من اليمين. في السابق، كان هذا الخطاب موجّهًا ضدّ صعود نتياهو، والآن هو موجّه ضدّ صعود بن جفير. لم يعد المجتمع العربي مهتمًا بصعود حكومة يمينية أو عدم صعودها؛ إذ لم يعد خطاب التخويف من حكومة يمينية يؤثر على الدافعية إلى التصويت لدى العرب، فالمجتمع العربي يعتقد أنّ حكومة يمينية أو غير يمينية لن يكون لأيّ منهما تداعيات مختلفة عن الأخرى بالنسبة له. ففي استطلاع للرأي في صفوف العرب في إسرائيل، قال 75% منهم إنهم غير قلقين من عودة نتياهو رئيسًا للحكومة مرّة أخرى.⁹

في السابق، خطاب التخويف هذا من حكومة يمينية أفلح في رفع نسبة تصويت العرب للأحزاب الصهيونية المناهضة لنتياهو؛ فإذا كان الخوف من بن جفير هو الدافع لدى قوائم عربية للتصويت لانتخابات الكنيست، لأنّه يمثل "الشّرّ المطلق" والخطر القادم على مستقبل المجتمع الفلسطيني، فهو يدفع إلى التصويت لأحزاب صهيونية تعارض بن جفير وتنزع الشرعية عنه -وقد حدث ذلك في دورات سابقة، ولا سيّما في الانتخابات الأخيرة.

⁹ مجادلة، محمّد. (2022، 12 آب). المجتمع العربي سيصوّت هذه المرّة إذا كان هنالك أفق، لا بسبب القلق من نتياهو. [جلوس](#). [بالعبرية].

اتفاقية مبادئ لإعادة بناء القائمة المشتركة بين الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي والحركة العربية للتغيير انتخابات العام 2022 للكنيست الـ 25

التحالف الانتخابي يسعى الى تغيير الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة، ويمثل المطالب الجماعية القومية والمدنية للمجتمع العربي، وهو تحالف قائم على أسس التصدي لسياسات الحرب والاحتلال، وكل أشكال العنصرية، وأولها العنصرية الجوهريّة ضد الجماهير العربية، والسعي لتحقيق المساواة في الحقوق القومية والمدنية للجماهير العربية، وبناء أوسع تحالف تقدمي عربي- يهودي، لصد الفاشية وتغلغلها في مركز الحكم في إسرائيل، ومناهضة سياسات الفصل العنصري، والتصدي لتقويض الديمقراطية.

القائمة المشتركة
التحالف يناضل:

- ضد الاحتلال وجرائمه وممارساته الاستيطانية والقمعية، في جميع المناطق المحتلة في الضفة والقدس وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السوري، ومزارع شبعا اللبنانية، ويدفع مفاوضات حقيقية لإنهاء الاحتلال، وضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة.
- المبادرة ودعم كافة المشاريع لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الاجتماعية، لكافة المواطنين، وبضمن هذا، تصعيد النضال ضد غلاء المعيشة، ومن أجل رفع الحد الأدنى من الأجر، ووقف كل أشكال التمييز في سوق العمل، وتخصيص ميزانيات لمكافحة الفقر، وخفض أسعار البيوت، وتوسيع نطاق الأحياء السكنية التي تضم بيوتنا بأسعار مخفضة حكومياً.
- وقف كل السياسات العنصرية والغاء قانون القومية، وكل القوانين التي تستهدف العرب وبضمنها قانون كامينتس.
- التصدي لمشروع اقتلاع القرى العربية في النقب ومصادرة أراضيها، والعمل للاعتراف بالقرى مسلوية الاعتراف، وتقديم كافة الميزانيات المطلوبة لإقامة البنى التحتية، وجعلها مكاناً صالحاً للسكن.
- تغيير جوهري في مبنى ميزانيات السلطات المحلية، بما يضمن للسلطات المحلية العربية المساواة مع السلطات المحلية اليهودية، والتعويض عن أشكال الميزانيات الاستثنائية، التي تنعم بها السلطات المحلية اليهودية، وتوسع نطاق التمييز ضد السلطات المحلية العربية.
- السعي لتوسيع مناطق نفوذ البلديات العربية، بشكل يجعلها قادرة على توسيع مساحات البناء، وإقامة مناطق صناعية ومرافق عمل، ومرافق رفاه اجتماعي وغيرها.
- تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في البلديات العربية، لضمان زيادة أماكن العمل ورفع مستوى الدخل.
- المساواة الكاملة في ميزانيات التعليم المباشرة وغير المباشرة، لجهاز التعليم العربي.
- تطوير منالية الخدمات الصحية الكاملة في التجمعات العربية ومناطقها.
- الضغط للجم الجريمة المتفشية في المجتمع العربي، بملاحقة فعلية لعصابات الاجرام، وعدم استخدام هذه القضية لتشجيع العرب على التجنيد والتدجين. ويوجّه التحالف

- الانتخابي إصبع الاتهام لشرطة إسرائيل وجهاز الشاباك وأذرع الحكم الأخرى، بالمسؤولية عن تفشي الجريمة وتقاوس الدولة عن توفير الأمن الشخصي داخل المجتمع العربي، كجزء من التحكم به والسيطرة عليه سياسياً.
- التعامل مع آفة العنف والجريمة لا يكون عبر خطط أمنية وشرطية فقط، إنما يتحقق عبر تغيير شامل في سياسات الحكومة تجاه المجتمع العربي، تضمن إنهاء الاقصاء والتطوير المجتمعي والاقتصادي وتطوير الحيز العام.
- يسعى التحالف الانتخابي لتخصيص موارد ورصد ميزانيات، لمكافحة أزمات السير في البلاد، وتطوير المواصلات العامة، وزيادة دائمة لسلة الأدوية، وتحسين ميزانيات الرفاه الاجتماعي، ومحاربة تلويث البيئة على الصعيدين المحلي والعالمي، وغيرها من القضايا.

الكتلة البرلمانية

- الكتلة البرلمانية ليست جزءاً من المعسكرات المنافسة على سدة الحكم، وتمارس الكتلة دورها البرلماني المعارض، وتسعى لإلقاء وزنها في سبيل تحقيق مكاسب، دون أي مقايضة على مواقفها السياسية، بأي حال من الأحوال، إن كان بشكل مباشر أو غير مباشر، وبما ينقض الأسس السياسية الأساسية المتفق عليها.
- لا يمكن للكتلة البرلمانية أن تكون جزءاً من أي ائتلاف حكومي، بشكل مباشر أو غير مباشر، يمارس الاحتلال والسياسات العنصرية.
- تعمل الكتلة البرلمانية بتنسيق كامل بين جميع نوابها، والسعي لاتخاذ قرارات اجماع بالحد الأقصى، دون أن ينقض هذا خصوصية أي جهة من الشركاء، من الناحية الفكرية الخاصة بها.
- إن الذي يسعى للحصول على تكاليف لتشكيل الحكومة، وإذا طلب دعم كتلة التحالف الانتخابي، يجب عليه أن يوافق على الشروط التالية:

- 1- الشروع بمفاوضات مع منظمة التحرير لغرض إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ضمن اتفاق.
- 2- أن يوقف جميع السياسات العنصرية ويلغي القائم منها، إن كانت سياسات أو قوانين، أو مشاريع قوانين، وفي طلبيتها قانون القومية.
- 3- أن تكون هذه التعهدات مكتوبة، وموقع عليها من جانب المرشح لتشكيل الحكومة.

إن التحالف الانتخابي لا يرى في الحالة السياسية القائمة، وفي الكنيست الـ 25، شخصية سياسية تتلاءم مع شروط وأهداف التحالف، كي تتم التوصية عليه.

سيعم الاتفاق على صياغة برنامج سياسي
مفصل حول كافة القضايا المذكورة أعلاه
لحقاً
الحيز الربيعي
المركز العربي للتحرير